الحـزب الديمقراطي الاجتماعي

من نـحن؟

نحن مجموعة من النشطاء الأردنيَّات والأردنيّين توافقنا على توحيد جهودِنا؛ بهدفِ تشكيلِ تيّارٍ سياسي يرتكزُ على معايير المواطنة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون، ضمن بيئةٍ ديمقراطيّة تعدديّة، ومجالٍ عام متاح أمام الجميع، والمشاركة في بلورةِ سياسات وبرامج وملفَّات مُحدَّدة قابلة للتنفيذ، تنعكسُ بشكلٍ مباشرٍ وملموس على نوعيّةِ حياة الناس في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات.

كما توافقنا على أنّ تحقيقَ التنمية الاقتصاديّة والسياسيّة يستوجِبُ استقراراً سياسيًّا يترافقُ مع إجراءات ومُمارساتٍ حكوميّة شفافة، تعكسُ الإرادةَ السياسيةَ بالإصلاح، وتتبنى نهجاً تشاركيًّا مُنفتحًا على كافّةِ التيّارات، في ظل منظومةِ تشريعاتٍ ومُخرجاتٍ برلمانية تستجيبُ لذلك، وتضمنُها سلطةٌ قضائيةٌ مُستقلة.

ونؤكد أنّ المدخلَ لاستعادة الثقةِ بالعمل السياسي، وبالنتيجة إقبالنا على الإسهام في تشكيل المجال العام، يبدأُ من حياةٍ سياسية بمفهومها الحديث؛ تقومُ على أحزاب ذات برامج وسياسات محددة تتبنى الشفافية والحوكمة في أدائِها التنظيمي، وتعززُ الديمقراطية الداخلية، وتعملُ على بنائها كبيئةٍ قادرةٍ على إعطاء القيادات النسوية والشابة، على امتداد محافظات الوطن، حقها في الإسهامِ بالقيادة. هذه الأحزابُ المُنفتحة على الحوارِ مع كافة المُكونات السياسية والوطنية، كشركاء للتنافسِ على نيلِ تلكَ الثقة عبرَ المُمارسةِ الديموقراطية والتعددية وأدواتها ووسائلِها المُختلفة.

نحنُ نؤمنُ بأنّ الشباب هم القوة الرئيسة في العالم المعاصر، ويتصدرون دفة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ إذ يمتلكون، بالإضافةِ إلى مساهمتِهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، منظورًا فريدًا للأمور، وطاقة تجعلهم الأقدر على رفدِ عجلة التنمية. كما نؤمن بأنّ تقدم أي مجتمعٍ، يتحدد بشكلٍ رئيس بالقَدَرِ الذي يستطيعُ فيه الشباب إقحام أنفسهم في بناءِ المستقبلِ المنشود وتصميمِه؛ بحيث ينتقلون من خانة المفعول له الى خانة الفاعل، منطلقين في تموضعهم الراهن وفعلهم من مرجعية المستقبل.

وحيثُ أنَ المجتمعَ الأردني يتصف عالميًا بأنه مجتمعٌ شاب؛ فإنه من الحتميّ على الدولة أخذ زمامِ المبادرةِ أولا انطلاقًا من الإيمانِ بأنّ ضياعَ طاقاتِهم هو الهدرُ الحقيقي لمقدَّراتِ الوطن، كما أنه من الواجبِ الأولى على السلطتين التشريعية والتنفيذية العمل معًا لمواجهة آفةِ البطالةِ، التي أصبحَت تؤرّقُ نسبةً كبيرةً من الشبابِ؛ من خلال برنامج مشترك ومشاريع وبرامج وطنيَة لبناء القدرات وفق أعلى المعايير العالمية، وبما يتلاءم مع حاجات سوقِ العملِ المحلي والإقليمي والدولي.
وكذلك عليهما تشجيع الاستثمار في القطاعاتِ الأقدرِ على التشغيلِ وخصوصًا في المحافظات والأطراف، وتأطير منظومة وطنيّة لدعمِ ريادةِ الأعمالِ والمشاريعِ الصغيرة من خلال شبكةٍ وطنية متخصصة تضمُ مختلف مقَدمي الخدمات لهذا القطاع الحيوي.

نحن نؤكد على أهميةِ إعادة النظر في دور الدولة تجاه المجتمع، فلا عودة لحصرية اقتصاديّات القطاع العام ولا لفتح توازنات العرض والطلب على إطلاقها؛ فتَدَخل مؤسسات الدولة هو الذي سيعمل على تعزيز المواطنة وتكافؤ الفرص وسيادة القانون، من خلال توجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في رأس المال الإنساني، وبناء منظومة خدماتية في مجالات النقل والصحة والتعليم والتدريب المستمر، التي ستساهم بدورها في بناء مجتمع يقوم على التكافل والمساواة ويساهم في تعزيز الهويّة الوطنيّة.

وعليه، تمَّ الإجماعُ على تبني التيار لبرامج ذات أولويات وجداول زمنية يعزّز من جدواها تصوّرٍ حول المُتطلبات والأدوات المالية اللازمة لتنفيذِها، الذي سينعكسُ من خلالِ أوراق سياسات قطاعية، سيتم الإعلان عنها تباعا، تمتازُ بكونها ذاتَ مساسٍ مُباشرٍ بالأفراد والبيئة الاقتصادية والمجال العام.

وفي المقدّمة مُقترحاتٌ مُحددة لتحديثِ منظومة التعليم، ركيزة المستقبل والإعداد البشري، وتوجيهها نحو اكتساب مهارات تستوجِبُها تحدّياتُ العصر، أبرزها التفكيرُ النقدي، إلى جانب التركيزِ على المسارات المهنية التي يتطلبها سوق العمل ... وعلى مُستوى المنظومة الضريبية لا بد من إعادةِ هيكلة شرائحها، وتوزيعِ الأعباءِ الضريبية، وتوظيفها لزيادة الإنفاق وتحفيز الاستثمار بحيث يؤدي كل فرد حسب طاقته وينعكس ذلك بتلبية حاجاته الأساسية.

أما على مستوى الإدارة العامة فهناك مقترحات وبرامج لهيكلة هذا القطاع نحوَ المزيدِ من الإنتاجية والشفافية... وبالنسبةِ للقطاع الصحّي: ضمان رعاية صحيَّة أوّليَّة شاملة، وتوفير خدمات سهلة الوصول وملبية لاحتياجات الفرد والعائلة والمجتمع، ممَّا يحققُ الوفر وتخفيف الضغط على المُستشفيات؛ لتتفرَّغَ لتقديمِ خدمةٍ صحيةٍ نوعيةٍ للحالات المُستوجبة للإدخال.

وبالنسبة للنقل العام نستهدفُ الوصولَ به ليكونَ رافعةً اقتصاديةً وتنموية من خلالِ توسيعِ خيارات السكن والعمل والخدمات للأفراد، والتمكن من الاستجابةِ لحاجاتِ التنقل الذكي والفاعل والآمن في النقل الحضري وبين المُحافظات.

وفيما يتعلقُ بالطاقة، عصبُ الاقتصاد والتحدّي الكبير، سنعملُ على توسيعِ دائرةِ الحوار المُنتِج للسياسات بين كافّةِ الأطراف ذات الصلة بالطاقة التقليدية والنظيفة على حدٍ سواء، مع الإشارة إلى أنَّ ما سبق لا يقللُ من أهميةِ التعامل مع ملفات أخرى عديدة، مثل: المياه والبيئة والتخطيط الحضري والتنمية المستدامة وغيرها.

أما عن الهويّة، فلكل مواطن هويّة مركبة أنتجتها ظروف موضوعية وفعلٌ إنساني، وللإنسان الحق في إبراز أي من تلك الهويات المركبة إلا في العمل السياسي؛ ففي الفضاء العام الهوية واحدة وهي أردنية بجذريها العربي والإسلامي.

كما تم التوافق على الاستمرار بالعمل في فتحِ قنواتِ الحوار مع أوسعِ شريحةٍ مُمكنةٍ تتبنى ذات المبادئ والأهداف والاستراتيجيات، وهو ما يعني وبالضرورة التشبيك الدائِم والنَشِط بينَ التيار وكافة مُكونات ومُنظّمات المُجتمع المدني، وكذلك إيلاء اهتمام خاص لتلكَ المُكونات والمُبادرات المُجتمعية النوعية والنشِطة في المحافظات والألوية؛ لما تضمه من طاقات وإبداعات، ولما تمثله من مصدرٍ حيوي للتغذية الراجعة حولَ الواقع العام للمواطنين.

ما سبق يُمثلُ مدخلَ تشكيلِ تيارٍ سياسي عريضٍ يفضي إلى بلورةِ حزبٍ سياسي برامجي حداثي، يتمكنُ من تمثيلِ كتلةٍ مُجتمعيةٍ واسعة، ترى أنّ رهان المستقبل يقومُ على مبادئ المواطنة وتكافؤ

الفرص وسيادة القانون، وحماية مصلحة الفرد وحريته وتحقيق نهضته دون الاستناد الى مرجعيته الجهوية أو الطبقية أو الفكرية أو الدينية.

إنّ التقاطَ اللحظة الراهنة؛ حيثُ تتصدر الحاجة لإصلاحِ المنظومة السياسيةِ والبرلمانية الأولويات الوطنية، يتطلبُ من الجميع النهوضَ بمسؤوليةِ الانخراط في جهودِ بناءِ المُنظمات والأطر الحداثية والهياكل التمثيلية والبرامجية، والاستفادة من التجاربِ الوطنيةِ السابقة وخُلاصاتها ونتائجها والمُراكمةِ عليها.

نحن نؤكد على أنّ موقع الأردن في قلبِ بلاد الشام والهلال الخصيب كبوابة للجزيرة العربية، وكجزءٍ لا يتجزأ من الأُمتين العربية والإسلامية، هو بأمس الحاجةِ للتلاحُمِ بينَ قُواه الديموقراطية في مسعى موصول لبناءِ ما تم تقطيعهُ من أواصرَ الوحدةِ الطوعية وعناصرها بفعل عوامل عديدة يضيقُ المقامُ عن إعادةِ توصيفها؛ انطلاقا من المصالح المشتركة والتكامل.

أما بكوننا جزء من العالم الحديث؛ فنحن نؤكد على احترامنا للقانون الدولي والمواثيق الدولية وقرارات الشرعية الدولية وتعزيز مبادئ حقوق الانسان والحوار الحضاري الإنساني وجهود مواجهة تبعات التغير المناخي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبع عشرة لإنقاذ العالم.

وبهذا نُعبّر عن الالتزام والتمسك بما سبق كركيزة أساسية من ركائز العمل والبرنامج السياسي، وفي هذا السياق تتجدد القناعة بالانحياز التام نحو حقوق الشعوب في استقلال قرارها السياسي وبناء دولها ومجتمعاتها على أُسسِ الحرية والديمقراطية والمؤسسات الدستورية، وعليه فإننا نؤيّد حركات التحرُّر ونعبّر عن الرفض للخلط بينها وبين أشكال العنف والإرهاب واختطاف الحريّات.

أما على الصعيد الفلسطيني، فوجوب توسيع قواعد التشبيك مع كافة القوى الديمقراطية والحية على المستويين؛ الإقليمي والعالمي؛ من أجل تعديل ميزان القوى على الأرض، وتوفير الالتفاف حولَ عدالة هذه القضيَّة من خلال الإسناد الفعلي لحقوقِ شعبها. وهو ما نشهده في دول مثل: إسبانيا وإيرلندا من تأييد متزايد من قبل الرأي العام لعدالة هذه القضيَّة الذي يأتي انعكاساً للانفتاحِ على تلك التيَّارات والفعاليَّات، وفي ذات السياق نجدّدُ التأييدَ لحركةِ مقاطعةِ ومُقاومةِ التطبيع العالميَّة مع الكيانِ الصهيوني **BDS**، وتأكيد العزم على أن يكونَ التيَّارُ/الحزبُ جزءاً فاعلاً بَل مُؤثّراً فيها.